اقتصاد المؤسسة

المحور الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

د . ناقل زينب

2024

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

1-تمرين :مكتسبات قبلية (مستوى المعرفة والتذكر) 9

2-المحاضرة الأولى: مفهوم ونشأة المؤسسة الاقتصادية 11

أ. تعريف المؤسسة الاقتصادية..... 11

ب. نشأة و تطور المؤسسة الاقتصادية..... 11

ت. تمرين :مستوى الفهم (الاستيعاب والإدراك) 01..... 13

ث. تمرين :مستوى الفهم (الاستيعاب والإدراك) 02..... 13

3-المحاضرة الثانية : أنواع وأهداف المؤسسة الاقتصادية 15

أ. الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية..... 15

1. الأهداف الاقتصادية..... 15

2. الأهداف الاجتماعية..... 16

3. الأهداف الثقافية والرياضية..... 16

4. الأهداف التكنولوجية..... 16

ب. أنواع المؤسسات الاقتصادية..... 17

1. المعيار القانوني..... 17

2. معيار الطابع الاقتصادي..... 17

3. معيار الملكية..... 18

4. معيار الحجم..... 18

ت. مستوى التطبيق..... 20

4-تمرين :مستوى التقويم 21

قائمة المراجع 23

وحدة

الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذا المقياس بناء على مستويات **بلوم المعرفية**

1. مستوى التذكر(المعرفة): سيتمكن الطلاب في هذا المستوى من استعادة المكتسبات القبلية المتعلقة بأساسيات علم الاقتصاد والمفاهيم الأساسية للمؤسسة وسيتم إعطاء الطالب أسئلة بإجابة قصيرة من أجل أن يستخرج العلاقة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي.

2. مستوى الفهم (الاستيعاب والإدراك): من خلال هذا المستوى يتمكن الطالب أن يعرض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة بشكل واضح ويميز العبارات المحددة له ويستعرض مراحل تطور ونشأة المؤسسة الاقتصادية ويتم إعطاء الطالب اسئلة متعددة الخيارات من أجل التعبير عن مفهوم المؤسسة .

3. مستوى التطبيق: يتعرف الطالب على أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها، وأهم معاير تصنيف أي مؤسسة ويتم تكليف الطالب بالإجابة على سؤال تحريري يوظف من خلاله ما تلقنه على مؤسسة ملموسة حيث يختار مؤسسة معينة ويحدد أهدافها (الاقتصادية ،الاجتماعية ، التكنولوجية....) ويستخدم مختلف المعاير المذكورة في الدرس لتصنيف هذه المؤسسة .

4. مستوى التحليل : يستطيع الطالب معرفة أدوات التحليل الاقتصادي للمؤسسة ويجزئ محيط المؤسسة ويميز مكوناته وخصائصه كما يستطيع أن يقارن بين مختلف الأنظمة المفتوحة والمغلقة ويفرق بين أساليب التحليل البيئي المتعددة وهنا تم تكليف الطالب بالقيام بتشخيص مؤسسة افتراضية من خلال تحليل نقاط القوة الضعف والفرص والتهديدات واستخلاص أهم الاستراتيجيات التي يجب على المؤسسة اتباعها في حالات معينة، ويطلب منهم أيضا المقارنة بين مختلف أساليب التحليل واقتراح أسلوب جديد.

5. مستوى التقويم: يتمكن الطالب من التحكم في مختلف المفاهيم المتعلقة باقتصاد المؤسسة والإلمام بحيثيات المقياس ومن أجل تقييم الطالب تم تقديم تمرين نهائي لتقييم مدى فهمه واستيعابه للمعلومات المقدمة.

مقدمة

مخطط المقياس

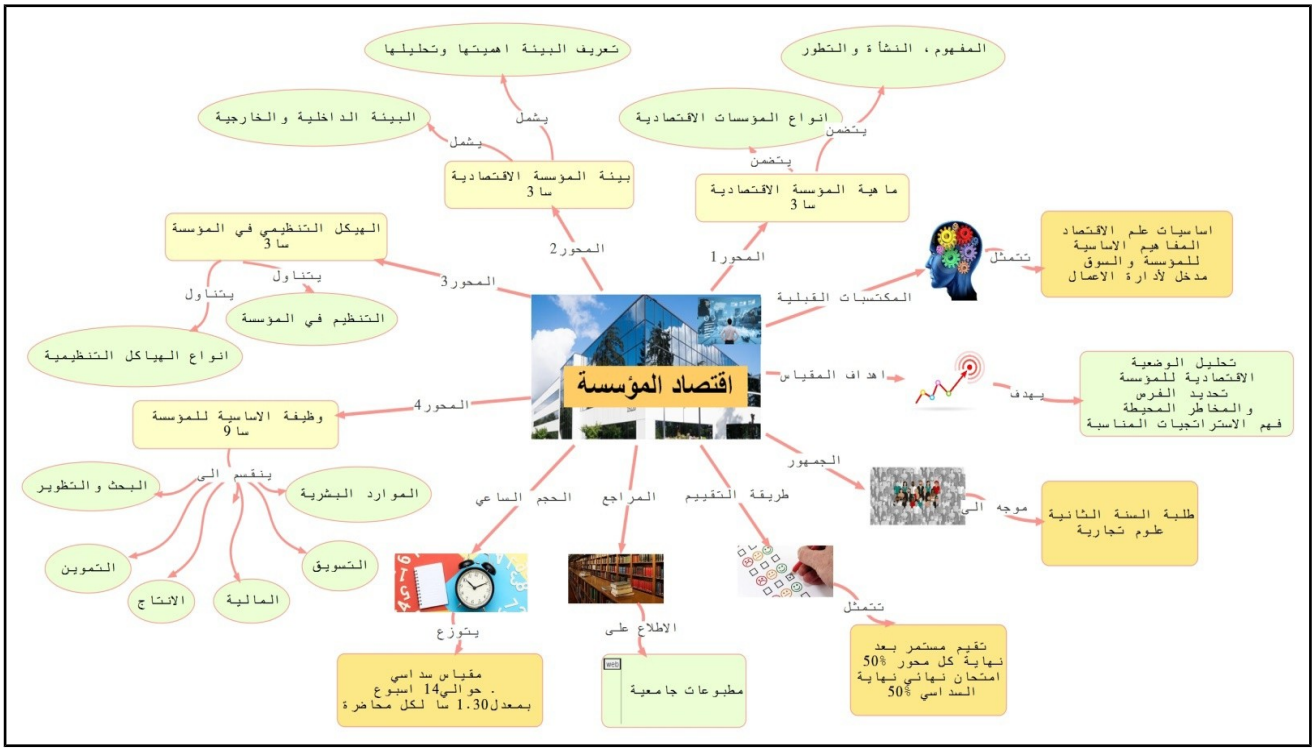

المعروف أن علم الاقتصاد يقوم على نظريتين أساسيتين وهما :

ـ **نظرية الاقتصاد الكلي:** حيث يتعامل مع المتغيرات والنشاطات الكلية بشكل عام مثل ما يتعلق بالأسر والتجارة والحكومة، وهو يتناول مستوى الأسعار والناتج الكلي والعمالة والدخل الوطني والإنفاق الحكومي الكلي وكذلك التصدير والاستيراد الكلي ويهدف إلى شرح أسباب البطالة ،التضخم والعجز في الميزان التجاري.

ـ **نظرية الاقتصاد الجزئي:** يدرس السلوك الاقتصادي لمجموع المستهلكين والمؤسسات يعالج كيفية إنفاق المستهلك لدخله لتحقيق الكفاءة، وكيفية دمج المؤسسة الاقتصادية لمواردها من أجل الحصول على أعلى معدل أرباح.

وعليه فاقتصاد المؤسسة يهتم بدراسة المؤسسة الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الوطني أو الدولي في جميع جوانبها المتعددة والمختلفة، باعتبار المؤسسة النواة الأساسية فيه.

كذلك يدرس اقتصاد المؤسسة أصناف المؤسسات وهياكل أسواقها وعلاقتها بالبيئة الداخلية والخارجية وكذا موارد المؤسسة المالية، التكنولوجية، الطبيعية و البشرية ، بما يحقق نموها و استقرارها في السوق (المكتسبات القبلية).

1 تمرين :مكتسبات قبلية (مستوى المعرفة والتذكر)

باعتبار المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط وتغيراته، أذكر ثلاثة نقاط تميز فيها كيف تؤثر المؤسسة على محيطها وثلاثة نقاط تميز فيها كيف يؤثر المحيط على المؤسسة؟

2 المحاضرة الأولى: مفهوم ونشأة المؤسسة الاقتصادية

أ. تعريف المؤسسة الاقتصادية

تعرف المؤسسة على أنها : " الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي ".

كما تعرف على أنها : " جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها ت وفير الإنتاج لغرض التسويق و هي منظمة موجهة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات".

المؤسسة هي مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج و تبادل السلع و الخدمات مع الأعوان الاقتصادية الأخرى.

المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة ، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ، تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل عليه من الفرق بين الإيراد الكلي تكاليف الإنتاج .

المؤسسة هي وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي الصناعي و التجاري والخدمات .

المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات ، تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما ، و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها .

كما تعرف المؤسسة على أنها جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا ، و هي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات ، و تتخصص في إنتاج السلع و الخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح. (1)

ب. نشأة و تطور المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية المختلفة التي نراها في الواقع لم تظهر بأشكالها الحالية من أول مرة ، بل كان ذلك لعدة تغيرات وتطورات متواصلة و متوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية ، و تتمثل أهم مراحل ظهور و تطور المؤسسة الاقتصادية في ما يلي :

1. **الإنتاج السري البسيط :** لقد اعتبر الإنسان زراعة الأرض و تربية المواشي من أهم النشاطات وأهم موارد حياته وذلك لتلبية حاجاته الأساسية و المتمثلة في المأكل و الملبس و المشرب مستعملا بعض الأدوات البسيطة ، كما أن التجارة لم تعرف آنذاك ، حيث كانت المنتجات اليدوية تصنع وفق طلبات واحتياجات معينة من أفراد المجتمعات و عادة تتم المبادلة بالمقايضة .

2.ظهور الوحدات الحرفية : بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين تجمعات حضرية و ارتفاع الطلب نوعا ما على المنتجات الحرفية من ملابس و أدوات إنتاج و لوازم مختلفة، و ما ترتب عنه من تكوين محلات أو ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة ، و ذلك على شكل أسري يغيب فيه الاستغلال أو القسوة و هكذا فقد وجدت عدة ورشات حرفية مختلفة للنجارين، النحاسين، الحدادين... إلخ .

3.النظام المنزلي للحرف : أدى ظهور طبقة التجار و الرأسماليين إلى استعمالهم لعدة طرق من أجل الحصول على المنتجات و بيعها ، ومن الطرق المستعملة الاتصال بالأسر في منازلهم و تموينهم بالمواد من أجل إنتاجهم لسلعة معينة، و هكذا أصبح هناك ولأول مرة عمال حرفيون في المنازل لا يملكون سوى قوة عملهم و ممولون من طرف تجار من أصحاب رؤوس الأموال ، حيث أن كل منهم مرتبط بالآخر ارتباطا نفعيا .

4.ظهور المانيفاكتورة : إن تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج الحرفي نظرا لتطور الأذواق والمستوى الحضاري من جهة و ارتفاع عدد السكان من جهة أخرى و كذلك ظهور الاكتشافات الجغرافية ،أدت إلى إثراء طبقة التجار الرأسماليين الذين امتلكوا أدوات إنتاج يدوية فعملوا على إيجارها إلى أشخاص وأسر داخل المنازل من أجل القيام بإنتاج طلباتهم ، التي كانوا يطالبون بتنفيذها في أوقات و بمواصفات مناسبة ، و في وقت لاحق استطاع هؤلاء التجار أن يقوموا بجمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد من أجل أن يتمكنوا من مراقبتهم بشكل أكبر، و هكذا ظهرت المصانع في شكلها الأول (Manufacture) والتي تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم ، و أصبح صاحب المحل والأدوات هو المشرف على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها .

5.ظهور المؤسسة الصناعية الآلية : مع تطور الاكتشافات العلمية و التكنولوجية واتساع السوق أكثر فأكثر، ،ظهرت المؤسسات الآلية الأولى التي كانت فيها وسائل العمل الآلية، ويرجع الاقتصاديون ظهور أولى المؤسسات الرأسمالية إلى بداية القرن الثامن عشر أي مع ظهور الثورة الصناعية، و التي كان من بين نتائجها ظهور المؤسسات الكبرى المشغلة لعدد كبير من العمال وكذا بروز تقسيم العمل .

6.التكتلات والشركات متعددة الجنسيات : مع التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي كان على المؤسسات اتباع عدة استراتيجيات لتتكتل فيما بينها ، والدخول إلى الأسواق الخارجية ليس في صورة موزعة للسلع والخدمات فقط ، بل أيضا كمنتج في أكثر من بلد خارجي و هي ما يدعى الشركات متعددة الجنسيات.(2)

ت. تمرين :مستوى الفهم (الاستيعاب والإدراك) 01

اختر من بين العناصر التالية العناصر التي تعبر عن مفهوم المؤسسة الاقتصادية؟

☐	- وحدة سياسية تابعة للدولة
☐	- مهامها الإنتاج والتسويق
☐	- منظمة غير ربحية
☐	- مستقلة ماليا
☐	- تسعى لتنظيم المنافسة وضبط الأسعار
☐	- هدفها الدخول إلى أسواق خارجية

ث. تمرين :مستوى الفهم (الاستيعاب والإدراك) 02

رتب مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية؟

1.ظهور المؤسسة الصناعية الآلية

2.التكتلات والشركات متعددة الجنسيات

3.النظام المنزلي للحرف

4.الإنتاج السري البسيط

جواب : ___ ___ ___ ___

3 المحاضرة الثانية : أنواع وأهداف المؤسسة الاقتصادية

أ. الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية

هناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها (سواء كانت عمومية أو خاصة)، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها و حجمها ، و يمكن أن نلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية (3) :

1. الأهداف الاقتصادية

تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي :

1. **تحقيق الربح :** يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا ، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط و النمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة و تجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون ، و طبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة .
2. **تحقيق متطلبات المجتمع :** إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع منتجاتها وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع، و ذلك من خلال إنتاج سلع معتدلة الثمن و كذا تلبية حاجات المستهلكين بأثمان معقولة.
3. **عقلنة الإنتاج :** يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني و الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج ، و هو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف.
4. **الاستقلال الاقتصادي على المستوى الوطني :** و ذلك بتقليل الواردات و زيادة الصادرات من الإنتاج المحلي ، و هو ما يحسن من رصيد الميزان التجاري و بالتالي ميزان مدفوعات الدولة ، وهو ما تضمن دخلا معتبر من العملة الصعبة يدعم احتياطات صرف البلد .

2. الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي :

- امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل وضمان مستوى مقبول من الأجور.

- تحسين مستوى معيشة العمال، إذ أن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغباتهم المتزايدة و أذواقهم المتغيرة باستمرار .

- إقامة أنماط استهلاكية معينة، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواق المستهلك عن طريق الإشهار والدعاية .

- تحسين متواصل لوضع العمال (الوضع المالي، ظروف و شروط العمل ، المنح، المواصلات، الترقية، العطل، التكوين، الاستقرار...).

- توطيد العلاقات المهنية والاجتماعية بين العاملين وتنمية روح المسؤولية والمبادرة في العمل.

- توفير تأمينات ومرافق للعمال، مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...الخ ، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم...

3. الأهداف الثقافية والرياضية

تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني و الترفيهي ، و من بينها :

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية (المسرح ،المكتبات ،الرحلات)، مع تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى، وكذا تخصيص أوقات للرياضة مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل. وهذه العناصر تعد جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز، مواكبة التطورات التقنية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

4. الأهداف التكنولوجية

إن تطور المؤسسات أدى إلى الاهتمام بالبحث و التطوير من خلال توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، وترصد لها مبالغ كبيرة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة لتحسين الإنتاجية ورفع المردودية.

ب. أنواع المؤسسات الاقتصادية

تأخذ المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال و أنواع و ذلك تبعا للمعيار المعتمد في تصنيفها ، حيث يتم الاعتماد عادة على المعيار القانوني و الاقتصادي بالإضافة إلى معيار الملكية و الحجم (4) :

1. المعيار القانوني

يتم وفق هذا المعيار تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لشكلها القانوني ، فعادة ما تقسم حسبه إلى :

1. **مؤسسات فردية :** و هي مؤسسات تعود ملكيتها لشخص واحد يعتبر هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمالها ، فهي مؤسسات تتسم بسهولة إنشائها و بساطة هيكلها التنظيمي ، و لكن في المقابل قد تكون ضعف خبرة مالكها وضعف مستواه في الإدارة و التسيير عاملا لفشلها .
2. **الشركات :** حيث تعرف الشركة على أنها عبارة عن مؤسسة تعود ملكيتها لشخصين أو اكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عنها من أرباح أو خسارة .

ويمكن تقسيمها إلى:

أ- شركة الشخاص :

و هي شركات تضم عددا من المؤسسات الفردية بحيث يكون رأسمالها أكبر و تمثل مكانة أكبر في السوق ، و عليه يكون لشخصية الشريك الاعتبار الأول ، و يكون الشريك فيها مسؤولا شخصيا في ذمته الخاصة و تضامنيا مع بقية الشركاء ، ومثالها شركات التضامن و شركات التوصية البسيطة .

ب- الشركات ذات المسؤولية المحدودة: (SARL)

و تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدر حصته التي تكون متساوية و غير قابلة للتداول ، كما أن رأسمالها محدود وشركائها محدودين ، أما إذا كانت مؤسسة تتكون من شخص واحد فتأخذ تسمية (EURL) .

ج- شركات الموال :

و يتولى تسييرها مجلس إدارة ، و تتكون من مجموعة مساهمين في رأسمالها عن طريق الأسهم التي تكون قيمتها متساوية و قابلة للتداول ، و يتحمل المساهم فيها الخسارة بقدر رأسماله ، و مثالها شركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة (SPA).

2. معيار الطابع الاقتصادي

حيث يتم وفقا لهذا المعيار تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لنشاطها الاقتصادي فهي تقسم إلى :

1. **المؤسسات الصناعية :** وهي بدورها قد تنشط في صناعات ثقيلة أو استخراجية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال الحديد والصلب مثلا ، كما قد تنشط في صناعات تحويلية أو خفيفة كصناعة الجلود والنسيج .
2. **المؤسسات الفلاحية:** و هي المؤسسات الناشطة في المجال الزراعي و تربية الحيوانات و الصيد البحري .

3.المؤسسات التجارية : و هي مؤسسات ناشطة في مجال التجارة أي شراء السلع و إعادة بيعها دون إدخال تحويل عليها.

4.المؤسسات المالية :و هي المؤسسات الناشطة في المجال المالي كالمؤسسات المصرفية و مؤسسات التأمين مثلا .

5.مؤسسات الخدمات: و هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة ، حيث تعتبر الخدمة منتجا غير مادي و غير مرئي ، ومن أمثلتها مؤسسات النقل و الاتصالات و غيرها .

3. معيار الملكية

- المؤسسات العمومية :و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة ، حيث لا يجوز للأشخاص المسؤولين عنها بيعها ، و إنما يعينون لإدارتها وتسييرها فقط نيابة عن الدولة ، و للدولة حق تقرير التنازل عنها لصالح الخواص أو ما يعرف ببرامج الخوصصة ، وتعتبر هيمنة المؤسسات العمومية (القطاع العمومي) سمة تميز النظام الاشتراكي أو ما يعرف بالاقتصاد المخطط

- المؤسسات الخاصة :و هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد (مؤسسات فردية) أو مجموعة من الأفراد يشتركون في ملكيتها (شركات)، و تعتبر هيمنة المؤسسات الخاصة أي الملكية الخاصة ل وسائل الإنتاج سمة بارزة للنظام الرأسمالي الحر ، و عليه فإن الدول التي تقرر التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق ، تقوم بتطبيق برامج لخوصصة المؤسسات العمومية و تحويل ملكيتها للقطاع الخاص ، كما حدث في الجزائر خلال سنوات التسعينيات .

- المؤسسات المختلطة : وهي مؤسسات تكون ملكيتها مشتركة بين القطاعين العمومي و الخاص .

4. معيار الحجم

حيث يمكن تقسيم المؤسسات حسب حجمها إلى مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة أو متوسطة و يعتمد التصنيف عادة على نوعين من المعايير للتفرقة بين مختلف الأنواع من المؤسسات .

أولها المعيار الكمي و هو معيار يصلح للأغراض الإحصائية و التنظيمية ، حيث يسهل بمقتضاه جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة ، مما يساعد الهيئات التنظيمية المسؤولة عن دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحديد نطاق عملها على وجه دقيق .

أما النوع الثاني فيتمثل في المعايير الوظيفية و هي معايير تصلح لإجراء التحليل الاقتصادي و تقويم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات و تحديد د ور كل نوع منها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على معيارين :

- **المعيار الكمي :** ويشمل بدوره المعايير التالية :

أ- معيار رأس المال :و يعتبر من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة نظرا لأهميته في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، مع الإشارة إلى أن قيمة رأس المال المعتمدة لتصنيف المؤسسة تختلف من دولة لأخرى .

ب- معيار حجم الموجودات الثابتة : إن القيمة المعتمدة لتصنيف المؤسسة تختلف من مؤسسة لأخرى ، حيث تعتمد قيمة أقل في المنشآت التي تعتمد تكثيفا للعمل ، على عكس بعض القطاعات التي توظف تكنولوجيا أكثر تقدما أين ترتفع القيمة .

ج- معيار العمالة : و هو من أكثر المعايير المعتمدة لتمييز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية ، كما يختلف استخدام هذا المعيار من دولة لأخرى ، حيث تعتمد الدول النامية قيما أدنى من عدد العمال لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالقيم المعتمدة لدى الدول المتقدمة .

د- معيار معامل رأس المال : إن الاعتماد على معيار رأس المال أو معيار العمالة بشكل منفرد قد يؤدي إلى تصنيف غير دقيق لحجم المؤسسة ، حيث قد توظف المؤسسة عددا قليلا من العمال بينما تعتمد أسلوب فن إنتاجي كثيف لرأس المال فتصنف من المنشآت الكبيرة والعكس صحيح .

لذلك فإن معيار معامل رأس المال هو معيار يمزج بين المعيارين المذكورين آنفا ، و نتحصل عليه من خلال قسمة رأس المال الثابت على عدد العمال ، و هو يعبر عن القيمة المضافة من رأس المال المستثمر المطلوبة لتوظيف عامل واحد إضافي في المؤسسة .

- **المعيار النوعي :** و بدوره يعتمد في تصنيفه للمؤسسات على مجموعة من المعايير أهمها :

أ- معيار قيمة المبيعات : حيث تعبر قيمة المبيعات أو رقم الأعمال في المؤسسة عن حجمها ، كما تعتبر مقياسا هاما لمستوى نشاط المؤسسة ودرتها التنافسية .

ب- المعيار القانوني : حيث يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويلها ، و غالبا ما تشمل المشروعات الصغيرة مشروعات ذات شكل غير مؤسسي مثل مشروعات الأفراد و المشروعات العائلية و التضامنية والمهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية كالورش والمحلات التجارية .

ج- معيار التنظيم : حيث تتسم المؤسسات الصغيرة ببعض الخصائص المتمثلة في : الجمع بين الملكية و الإدارة ، قلة عدد مالكي رأس المال، صغر حجم الطاقة الإنتاجية ، الاعتماد بشكل أساسي على مصادر تمويل محلية ... إلخ .

د- المعيار التكنولوجي : حيث تستخدم المؤسسات الصغيرة أساليب إنتاج بسيطة ذات رأسمال منخفض و كثافة عمالية كبيرة .

أمّا في الجزائر فإن تعريف هذا تصنيف المؤسسات حسب حجمها يقترب كثيرا من التعريف الأوربي حيث تم اعتماد نفس المعايير؛ فقد نص القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة في فصله الثاني من بابه الأولّ على تعريف هذا النوع من المنشآت ، و يمكن عرض هذا التعريف بمختلف جزئياته وفق الجدول الآتي الذي يلخص التعريف القانوني لهذه المؤسسات في الجزائر من خلال مختلف المعايير المذكورة :

الجدول رقم (01) - تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة في الجزائر

المعايير الكمّية للتصنيف / أنواع المنشآت	التّعداد (وحدات العمل السنوية)	رقم الأعمال السنوي (دج)	أو	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
المؤسسات المصغرة	< 10	< 20 مليون		10 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	< 200 مليون		< 100 مليون
المؤسسات المتوسّطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار		من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 6 .

ت. مستوى التطبيق

تعتبر مؤسسة نفطال ثاني اكبر مؤسسة في الجزائر، بالاعتماد على ما درسته في هذا المحور

أ. قم بتحديد أهداف هذه المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية؟

ب. صنف هذه المؤسسة وفقا للمعايير القانونية والاقتصادية و الملكية؟

4 تمرين :مستوى التقويم

تمرين 01 :

- اشرح المصطلحات التالية:

الداخلين المحتملين، تفاوض الموردون، تكاليف الإحلال

تمرين 02 :

- ما الفرق بين شركة الأشخاص وشركة المسؤولية المحدودة؟

تمرين 03 :

- اذكر مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية؟

تمرين 04:

- يمثل الشكل التالي القوى التنافسية لبورتر، أملئ الفرغات الموجودة في الشكل وقدم شرحا مختصرا على ما يعنيه

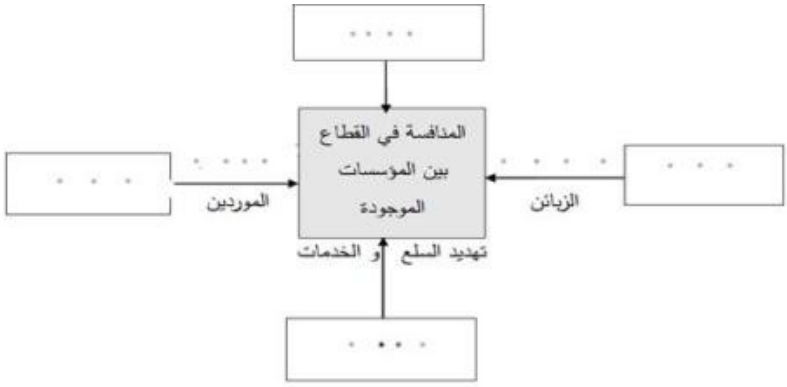

قائمة المراجع

[1] اسماعيل عرباجي، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر ، 2013.

[2] أمينة مخلفي، محاضرات حول اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

[3] رفيقة حروش ، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013.

[4] خالد عيجولي، مطبوعة محاضرات جامعية في اقتصاد مؤسسة، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018/2019.